



الدليل الصحفي لتغطية الانتخابات

من المستحسن أن يتم تحديث محتويات هذا الملف من وقت
لآخر لمراعاة التطورات الجديدة، أنظر
webworld.unesco.org/download/fed/iraq
www.indexonline.org

ملاحظة من المحرر:
أنجز هذا الإصدار بفضل جهود عدد من المنظمات والأفراد. و تعبر الآراء المنشورة عن آراء كاتبها فقط. ولا يتبناها
بالضرورة الشركاء الآخرون في هذا المشروع أبما فيهم اليونيسكو والأمم المتحدة والهيئات الأخرى.

حقوق الطبع محفوظة في كل محتويات هذا الملف.
بشأن حقوق إعادة النشر والترجمة يُرجى الاتصال على العنوان التالي:
مرصد حرية التعبير

Index on Censorship
6-8 Amwell Street, London EC1R 1UQ,
United Kingdom
Tel: +44 20 7278 2313
Fax: +44 20 7278 1878

ذلك الواقع على الحكومة العراقية. سيضطر الإعلاميون للعمل بشكل مضن لضمان صون حقوقهم. يستطيعون القيام بذلك من خلال التأكد من إسراع صوتهم في النقاش الذي سوف يدور خلال عام ٢٠٠٥ حول حقوق الإعلام. ويحتوي هذا الملف على بعض البراهين والطروحات التي يتوجب طرحها.

ستغطي الدورات التدريبية وحلقات النقاش المخطط له كجزء من هذا المشروع، مواضيع أساسية مثل مهارات التغطية الصحفية وتقنيات التغطية الإخبارية للانتخابات. ليس هذا فقط، ولكن أيضاً ستفتح النقاش حول دور الصحفيين في المجتمع وواجباتهم المهنية. كذلك ستؤكد على أن مدى نزاهة ومهنية الإعلام العراقي يجب أن يقاس بمدى نزاهة ومهنية الحكومة، وبالذات فيما يتعلق بقوانين الإعلام والوصول للمعلومات.

«إن حرية التعبير، بما في ذلك الحق الدستوري في الحصول على، ونشر المعلومات، يعتبر الشرط الرئيسي لانتخابات حرة وديموقراطية. فمن أجل تمكين المواطن من صنع خيارات ديموقراطية واعية، تقع على عاتق ممثلي الإعلام مسؤولية كبيرة ألا وهي تزويد الجمهور خلال فترة الانتخابات، بالمعلومات غير المنحازة. إذ يلعب ممثلو الإعلام دوراً رئيسياً في العملية الديمقراطية. ومن الضروري بمكان أن يعطوا حق الوصول إلى الفعاليات المتصلة بالانتخابات والوصول إلى المعلومات. وأن يتم حمايتهم من كل أشكال المضايقات والترهيب ما أمكن ذلك خلال الحملة الانتخابية.»^١

دليل الصحفي لتغطية الانتخابات

مقدمة

يحتوي هذا الملف على ما يعتبر الإصدار الأول لحزمة من الوثائق، تتناول الانتخابات العراقية، وسيتم تحديثها باستمرار. وستطرح الإصدارات الجديدة بانتظام. بطريقة عمل نظام التحديث بسيطة، فقط قم بحذف الأجزاء القديمة واستبدالها بالأجزاء الجديدة حالما تصدر وتوزع.

ستتوفر الأجزاء الحديثة في كل أنحاء العراق، حيث ستطرح خلال مؤتمرات صحفية مختارة، وفي الواقع سيتم أيضاً إيصالها مباشرة إلى الصحف ومحطات البث وكل من هو نشيط في المجال الإعلامي في العراق. كذلك يتسنى الحصول على هذه الإصدارات من خلال الشبكة. وذلك على شكل ملفات «بي دي اف»، من السهل طباعتها وجاهازة لإضافتها للملف.

وستوزع غالباً خلال حلقات التدريب والنقاش الإعلامية المخطط لعقدتها في العراق خلال عام ٢٠٠٥. العام الذي سيتولى العراق فيه مسؤولية مصيره. سيكون هناك برلمان ودستور جديدين وكذلك استفتاء وانتخابات أخرى. تقع المسؤولية على عاتق الصحفيين العراقيين لتغطية هذه الأحداث وفهمها ومتابعتها وتقديمها بالشكل الصحيح والمهني للشعب العراقي.

يقع على عاتق صحفيي العراق واجب آخر، ألا وهو المشاركة الفعالة في تأسيس إطار قانوني للإعلام للقيام بواجباته. وواحدة من أولى مهام الحكومة الجديدة ستكون مراجعة قانون الإعلام في العراق، وصياغة قوانين انتخابية سيكون لها الأثر في طريقة أداء الإعلام.

الحكومات لا تتخلى عن السيطرة على الإعلام بسهولة. وخاصة إذا كانت هذه الحكومة تقع تحت ضغط بحجم

١ نقلا عن ميثاق الشرف للإعلام في المنظمة الدولية للهجرة.



معلومات إضافية مفيدة

<http://webworld.unesco.org/download/fed/iraq>
<http://www.indexonline.org>

أو اتصل باليونسكو في الشرق الأوسط

اليونسكو في بيروت والمكتب الإقليمي للتعليم

Tel: + 961 1 85 00 13

Fax: + 961 1 82 48 54

Email: Beirut@unesco.org

Web: <http://www.unesco.org.lb>

اليونسكو في القاهرة والمكتب الإقليمي للعلم

Tel: + 202 79 45 599

Fax: + 202 79 45 296

Email: cairo@unesco.org

Web: <http://www.unesco-cairo.org>

مكتب اليونسكو في الدوحة

Tel: + 974 486 77 07

Fax: + 974 486 76 44

Email: doha@unesco.org

Web: <http://www.unesco.org/doha>

مكتب اليونسكو في الرباط

Tel: + 212 37 67 03 72

Fax: + 212 37 77 81 82

Email: rabat@unesco.org

مكتب اليونسكو في عمان

Tel: + 962 6 551 6559

Fax: + 962 6 553 2183

Email: amman@unesco.org

مكتب اليونسكو في رام الله

Tel: + 970 2 295 97 40

Fax: + 970 2 295 97 41

Email: c.farina@unesco.org

مكتب اليونسكو للعراق (مقام مؤقتا في مكتب

اليونسكو في عمان، الأردن)

Tel: + 962 6 551 6559

Fax: + 962 6 553 2183

Email: amman@unesco.org



سلامة الصحفي: دليل

الأهداف

- مساندة وإعداد برامج السلامة لكل العاملين بوسائل الإعلام الإخبارية على المستويين العالمي والمحلي
- تشجيع الإتفاقيات بخصوص نواحي الصحة والسلامة بين أصحاب العمل والموظفين
- نشر المعلومات من خلال التدريب العملي والتقارير الاستشارية والشرائح
- ترويج أفضل أصول الممارسة بالصناعة من ناحية التدريب والمعدات والعمل الميداني
- إجراء التحقيقات وتطوير وترويج وسائل السلامة التي تشمل التأمين بأسعار معقولة
- تأسيس شبكة عالمية من المنظمات الملتزمة نحو الحد من الأخطار
- رعاية مبادرات زيادة التوعية بمناسبات وأحداث وسائل الإعلام

أصول الممارسة للمعهد الدولي لسلامة رجال الإعلام INSI

- 1- المحافظة على حياة الناس وسلامتهم تشكل جزءاً مهماً للغاية، ويجب إحاطة العاملين ومن يعملون لحسابهم علماً وبنفس القدر، بأن الأخطار التي لا مبرر لها لغرض متابعة قصة ما، أمر غير مقبول ونشني العاملين عن فعله بشدة، ونحث الوكالات الإخبارية بأن تأخذ في الاعتبار أولاً وتقديمها على مزايا المنافسة.
- 2- يجب أن تكون المهام إلى مناطق الحرب ومناطق الخطر الأخرى تطوعية وتتضمن فقط أشخاصاً من ذوي الخبرة ومن هم تحت الإشراف المباشر. ويجب ألا يتأثر الترتيبي الوظيفي نتيجة رفض مهمة خطيرة. ويجوز لمحجري الأخبار بالقاعدية أو الصحفيين في الميدان أن يقرروا إنهاء مهمة خطيرة بعد التشاور الملائم مع بعضهم البعض.

3- يجب على كل الصحفيين وموظفي الإعلام الحصول على تدريب ملائم للتعريف بالأجواء المعادية والأخطار المحيطة قبل تكليفهم بالعمل في منطقة خطيرة. ونحث أصحاب العمل أن ينفذوا هذا الأمر إجبارياً.

4- يجب على أصحاب العمل أن يتأكدوا قبل التكليف بأن الصحفيين قد تم إحاطتهم علماً وعلى أكمل وجه بأحدث المستجدات فيما يتعلق بالظروف السياسية والطبيعية والاجتماعية السائدة في المكان المزمع أن يعملوا فيه، وأهم على علم بالقواعد الدولية للصراع المسلح كما هي محددة في اتفاقيات جنيف والوثائق الرئيسية الأخرى المتعلقة بالقانون الإنساني.

5- يجب على أصحاب العمل أن يزودوا معدات السلامة الفعالة والإجراءات الوقائية والطبية والصحة الملائمة لمواجهة الخطر لكل الموظفين والمستقلين المكلفين بمهام في المواقع الخطرة.

6- يجب توفير تأمين شخصي لكل الصحفيين أثناء عملهم في المناطق المعادية ويشمل ذلك تغطية احتمال إصابة أو وفاة الشخص. ولا يجب أن يكون هناك تمييز بين الموظفين والمستقلين.

7- يجب أن يزود أصحاب العمل إمكانيات مجانية للحصول على مشورة سرية للصحفيين العاملين في تغطية الأحداث المحزنة والتي تسبب ألماً وإزعاجاً. ويجب عليهم تدريب المدراء للاعتراف بالضغط والإجهادات الناتجة عن الأحداث المأساوية، وتزويد عائلات الصحفيين في مناطق الخطر بالنصيحة في الوقت المناسب بشأن سلامة أحبائهم.

8- الصحفيون مراقبون محايدون. ولا يجب على أي عضو من رجال وسائل الإعلام أن يحمل سلاحاً أثناء أداء عمله.

9- نحث الحكومات وكافة القوات العسكرية والأمنية على احترام سلامة الصحفيين في مناطق عملهم، سواء كانوا مصاحبين لقواتهم أم لا. ويجب على الحكومات ألا تقيد حرية الحركة بدون داعي أو تنتهون في حق وسائل الإعلام الإخبارية في جمع المعلومات ونشرها.



وزملاءك الموجودين في القاعدة عن المكان الذي ستذهب إليه ومدة الوصول المقدرة و موعد عودتك المتوقع. راجع معهم الأمر بصورة متكررة. احترس من حمل خرائط بها علامات ربما يتم تفسيرها على أنها لأغراض عسكرية.

٦- التقي مع الأشخاص المطلوب الإتصال بهم والغير مألوفين في أماكن عامة، وأخبر مكتبك أو زميلك الموثوق به بخططك. حاول ألا تذهب بمفردك إلى مكان من المحتمل أن يكون خطراً. خطط طريقاً سرياً وآمناً للخروج قبل دخولك منطقة الخطر.

٧- لا تحمل معك سلاحاً أبداً ولا تسافر مع صحفيين معهم أسلحة. كن حريصاً ومتعقلاً عند أخذ الصور الفوتوغرافية. اطلب موافقة الجنود قبل التقاط الصور. تعرف على الحساسيات المحلية بشأن أخذ الصور.

٨- احمل صورة للتعريف. لا تتظاهر بأنك شخصاً آخر ولست صحفياً. قم بتعريف نفسك بوضوح في حالة اعتراض سبيلك. إذا كنت تعمل على جانبي خط الصراع، فلا تعطي معلومات أبداً لجانب منها عن الآخر.

٩- احمل معك سجائر وهدايا أخرى مثل الحلويات. ابق هادئاً وحاول أن تظهر مترخياً إذا كان الجنود أو السكان المحليين يبدو وكأنهم يهددون ويتوعدون. تصرف بمودة وابتسامة.

١٠- احمل معك نقوداً للطوارئ، ونسخة احتياطية من بطاقة هويتك في مكان مخفي مثل حزام حفظ النقود. على أن يكون معك مبلغاً في متناول يديك للتصرف فيه وإعطائه.

١١- احتفظ بأرقام هواتف الطوارئ في متناول يدك، أو مبرمجة في الهاتف المحمولة أو في هواتف الاقمار الاصطناعية مع أحد الأرقام الرئيسية ٧/٢٤ مخزون للاتصال السريع إن أمكن. تعرف على مواقع المستشفيات وإمكانياتها.

١٢- تعرف على الأسلحة المستخدمة بصورة شائعة في الصراع ومداتها وقدرتها على الإختراق حتى يمكنك أن تبحث عن أفضل غطاء فعال. اعرف الداخل من

١٠- لا يجب على قوات الأمن بأي حال من الأحوال أن تتحرش أو تضايق أو تعتدي على الصحفيين جسدياً أثناء أداءهم عملهم الذي لا يتعارض مع القانون.

١٦ خطوة للسلامة

١- كن مستعداً جسدياً وذهنياً. التحق بدورة تدريبية عن البيئة المعادية تشمل تدريبات للإسعافات الأولية قبل تكليفك، إن كان ذلك ممكناً على أية حال.

٢- معظم مناطق الصراع تحتاج إلى قدرة على الأقل للنجري أو المشي لمسافات طويلة وتحمل المشقات. تأكد من أخذ التحصينات الطبية الملائمة واحمل معك عدة أدوات طبية بها حقن نظيفة. احمل سواراً معترفاً به دولياً وعليه رمز وشعار الصولجان الملتف عليه حيتان وفي أعلاه جناحان، وسجل أي حالات للحساسية ونوع فصيلة الدم وغيره.

٣- اعرف خلفية المكان وسكانه وطبيعة النزاع. تعلم بعض العبارات المفيدة باللغة المحلية. بل الأهم من ذلك كلمات مثل «صحافة أجنبية» و «صحفي». تعلم معنى كلمات إيساءات التحية المحلية والتي قد تكون مهمة.

٤- لا تتحرك بمفردك في منطقة الصراع. وإذا سافرت بالطريق البرية، استخدم سائفاً يتسم بالأمان والمسئولية ولديه معرفة بطبيعة الأرض وأماكن الاضطرابات. قم بوضع علامات على سيارتك لتعريفها بأنها سيارة إعلام ما لم يجذب ذلك المهاجمين. سافر في قوافل سيارات متقاربة من بعضها ما أمكن. لا تستعمل سيارات عسكرية أو من نوع عسكري ما لم تصاحبك دورية حراسة من الجيش النظامي. تأكد من أن سيارتك في حالة سليمة ومها كمية كافية من الوقود. وفي أحوال الجو الحار، افحص مستوى ضغط الإطارات بصفة منتظمة، حيث أن انفجار الإطاري يسبب كارثة.

٥- اطلب مشورة السلطات المحلية والسكان المحليين بشأن المخاطر المحتملة قبل السفر. راجع الطريق أمامك على فترات آمنة. قم بإبلاغ مفرك الرئيسي



١٥ - اعرف حقوقك الدولية والمحلية. اعرف اتفاقيات جنيف حيث أنها تربط بالمدنيين في مناطق الحرب.
١٦ - الصحفيون الذين تحملوا مخاطر شديدة وشاهدوا أحداثاً رهيبه، ربما يواجهون ضغوطاً وانفعالات مرضية في الأسابيع الأخيرة، لا تشعر بالحرج واطلب المشورة.

الخارج. اعرف كيف تبدو الألبام الأرضية وأنواع الذخيرة الأخرى. لا تتعامل مع الأسلحة المهجورة أو الذخيرة المستهلكة.

١٣ - ارتدي ملابس مدنية ما لم يتم اعتمادك كمراسل حرب وتم مطالبتك بارتداء ملابس خاصة. تجنب الملابس من النوع شبه العسكري. تجنب حمل أجسام لامعة عاكسة، وتوخى الحذر عند التعامل مع العدسات والنظارات. إن انعكاسات أشعة الشمس الساطعة يمكن أن تبدو مثل وميض المدافع.

١٤ - كن مستعداً لارتداء جاكيتات واقية ودرع للجسم وخوذات وأقنعة الغاز وملابس ملائمة لمقاومة الأسلحة النووية والجرثومية والكيميائية. بالنسبة للمظاهرات استعمل وسائل مستترة بصورة أكثر مثل القبعات المقواة من النوع المستخدم في لعبة البيسبول وحماية خفيفة أسفل الملابس.

ورشة عمل حول حقوق الصحافة والإعلام، نظمتها مرصد حرية التعبير في مايو ٢٠٠٤ في بغداد (إندكس، روهان جاياسكيرا)



صحفيون وإعلاميون قتلوا في العراق خلال عام ٢٠٠٤

- ١٩ - فالديمار ميلوفيتش، «تي في بي»، ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
- ٢٠ - رشيد حميد والي، مساعد مصور، «الجزيرة»، ٢١ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
- ٢١ - مترجم مجهول، ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
- ٢٢ - كوتارو اوغاوا، نيكان غينادي Nikkan Genadi، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
- ٢٣ - شينسوكي هاشيدا، نيكان غينادي Nikkan Genadi، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
- ٢٤ - مترجم مجهول، ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
- ٢٥ - محمود إسماعيل داود، حارس شخصي، «الصباح الجديد»، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
- ٢٦ - سامية عبد الجبار، سائقة، «الصباح الجديد»، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٤.
- ٢٧ - سحر سعد الدين، «الحياة الجديدة»، ٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤.
- ٢٨ - محمود حميد عباس، تلفزيون «زددي اف» ZDF، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.
- ٢٩ - حسام علي، صحفي حر، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.
- ٣٠ - جمال توفيق سلمان، غازيتا فيوتشا Gazeta Wyborcza، ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.
- ٣١ - انزو بالدوني، دياريو يدلا سبتيناانا Diario della settimana، ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.
- ٣٢ - مازن الطمزي، «العربية»، ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.
- ٣٣ - احمد جاسم، تلفزيون «نيفاف»، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
- ٣٤ - دينا محمد حسن، تلفزيون «الحرّة»، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
- ٣٥ - كرم حسين، «يورويان برسفو تويجنسي» European Pressphoto Agency، ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
- ٣٦ - لقاء عبد الرزاق، «الشرقية»، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.
- ٣٧ - ضياء نجم، رويترز Reuters، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

- ١ - دريد عيس محمد، منتج ومترجم، سي إن إن CNN - ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.
- ٢ - ياسر خطاب، سائق، سي إن إن CNN - ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤.
- ٣ - هيمح محمد صالح، تلفزيون «كولان»، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
- ٤ - أيوب محمد، تلفزيون كردستان، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
- ٥ - غريب محمد صالح، تلفزيون كردستان، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
- ٦ - سمكو كريم محيي الكريم، إعلامي، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
- ٧ - عبد الستار عبد الكريم، «التأخي»، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
- ٨ - سفير نادر العزيز، ون «كولان»، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٤.
- ٩ - علي الخطيب، «العربية»، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
- ١٠ - علي عبد العزيز، «العربية»، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
- ١١ - ناديا نصرت، تلفزيون ديالى، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
- ١٢ - مجيد رشيد، تقني، تلفزيون ديالى، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
- ١٣ - محمد أحمد، حارس، تلفزيون ديالى، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
- ١٤ - برهان محمد اللوهيبي، «أي بي سي نيوز»، ABC News.
- ١٥ - عمر كاظم كمال، مترجم، تايم Time، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤.
- ١٦ - أسد كاظم، تلفزيون «العراقية»، ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.
- ١٧ - حسين صالح، سائق، تلفزيون «العراقية»، ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.
- ١٨ - منير بو عمران، «تي في بي»، ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤.



أساس البطاقات التموينية المستخدمة خلال سنوات العقود الدولية في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي بدأ في عام ١٩٩٦. وتنافس نحو ٧٧٠٠ مرشح على مقاعد الجمعية الوطنية الـ ٢٧٠ و ١١٣٠٠ مرشح على مجالس المحافظات الثماني عشرة. ولكن العراقيين لم يصوتوا المرشحين أفراداً أو أحزاب محددة بالمعنى التقليدي بل اختاروا من بين ١١١ قائمة تضم أحزاباً وجماعات مؤلفة كانت المفوضية الانتخابية المستقلة قد صادقت عليها.

وقامت الأحزاب بتحديد الترتيب الذي ظهرت فيها أسماء مرشحيها على قوائمها. ولهذا الإجراء أهميته بسبب توزيع المقاعد على القوائم حسب النسبة المئوية من الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في يوم الانتخابات، بحيث كلما كان اسم المرشح متقدماً في الترتيب ازدادت فرصه في الفوز بمقعد. وتعين أن يكون كل ثالث مرشح في ترتيب القائمة امرأة.

دعا غالبية المشاركين في الحملة الانتخابية مؤيديهم إلى التصويت بتأشير القائمة التي اختاروها من ورقة الاقتراع التي تضم اسم كل قائمة من القوائم الـ ١١١ ورقمها وشعارها المميز. وحُدد الترتيب الذي ظهرت به أسماء القوائم على ورقة الاقتراع بواسطة القرعة.

ويتعين على الجمعية الوطنية المنتخبة لدى انعقادها أن تنتخب رئيساً للجمهورية ونائبين للرئيس بغية تشكيل مجلس رئاسة ثلاثي يمثل العراق في الخارج، ويشرف على إدارة البلد. وسيكون مجلس الرئاسة مسؤولاً عن تعيين رئيس الوزراء والموافقة على التعيينات الوزارية.

وستكون مهمة الجمعية الوطنية فور التمام، إعداد دستور عراقي دائم بحلول ١٥ آب/ أغسطس. ويتعين أن يحظى الدستور بمصادقة الشعب العراقي في استفتاء عام يجري بحلول ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر. وبخلافه يمكن تمديد العملية ستة أشهر أخرى. وفي حال عدم إقرار الدستور في هذا التاريخ سيكون لاغياً وتجري

العراق ينتخب: تقييم

انتخابات ٣٠ كانون الثاني/ يناير

أدلى العراقيون بأصواتهم في ٣٠ كانون الثاني/ يناير في انتخابات تنافست فيها أحزاب للفوز بمقاعد في الجمعية الوطنية العراقية، وهي برلمان مؤلف من ٢٧٠ مقعداً سيكون عبارة عن هيئة انتقالية لغاية إجراء انتخابات في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ تشكل نتيجتها جمعية مكتملة بموجب دستور جديد.

لم تكن هناك دوائر انتخابية بل منطقة انتخابية واحدة لعموم البلاد. وقد نال هذا الخيار دعم الأمم المتحدة التي تقوم بدور استشاري في العملية لأن تنظيم هذا الخيار اعتُبر أسهل من تحديد مناطق انتخابية على أساس مكونات العراق الثقافية والإثنية. ولكن الأمم المتحدة وافقت على إجراء اقتراع منفصل للمجالس البلدية في محافظات العراق الثانية عشرة.

وفي المنطقة الكردية من العراق أُجري اقتراع ثالث للبرلمان الإقليمي الكردي مع اعتداد صيغة خاصة لمدينة كركوك الشمالية المنازاع عليها. وسمح للمغتربين بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية فقط من خلال الإدلاء بأصواتهم في ١٤ بلداً حُددت لهم. وأوردت تقارير أن ٥٢٤٣ مركز اقتراع فتحت يوم الانتخابات في سائر محافظات العراق الثماني عشرة. ومن المقرر أن تقوم المفوضية الانتخابية المستقلة في العراق التي شكلتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة في أيار/ مايو ٢٠٠٤ بإعلان النتائج الأولية في العاشر من شباط/ فبراير.

كان كل عراقي من مواليد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ أو قبل هذا التاريخ مؤهلاً للتصويت شريطة أن يثبت جنسيته العراقية. ولا يوجد في العراق إحصاء سكاني في الوقت الحاضر، لذا تم تسجيل الناخبين على



انتخابات جديدة لتشكيل جمعية وطنية جديدة تبدأ العملية من جديد.

ولكن في حالة المصادقة على الدستور في تشرين الأول/ أكتوبر حسب الموعد المحدد، سينتخب العراقيون حكومة دائمة في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ ديسمبر. وتتولى هذه الحكومة مهام عملها بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر.

دور المفوضية الانتخابية

اضطلعت بتنظيم الانتخابات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق التي شكلتها سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة في أيار/ مايو ٢٠٠٤. ويدير عمل المفوضية مجلس مفوضين يضم تسعة أعضاء، سبعة منهم أعضاء لهم حق التصويت من المواطنين العراقيين وعضوان لا يحق لهما التصويت.

وعضوا المفوضية اللذان لا يحق لهما التصويت هما رئيس الدائرة الانتخابية، وهو عراقي، والخبير الكولومبي الدولي كارلوس فالنزيولا، الذي قاد ١٣ مهمة انتخابية نفذتها الأمم المتحدة في السابق. واختارت الأمم المتحدة أعضاء المفوضية من بين ١٨٧٨ متقدما خُفض عددهم إلى ٢٥ مرشحا. وشارك العراقيون من أعضاء المفوضية في دورة تدريبية لمدة ثلاثة أسابيع نظمتها الأمم المتحدة في المكسيك.

قدم ثلاثون خبيراً انتخابياً آخر من الأمم المتحدة خبراتهم التقنية لكادر ضم ٦٠٠٠ موظف ومراقب انتخابي من العراقيين. وتعرض العاملون الانتخابيون في هذه الفرق إلى أعمال عنف دموية بضمنها كمين في وسط بغداد في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر قتل فيه ثلاثة موظفين من موظفي المفوضية. وقالت مصادر الجيش الأمريكي إن جميع الموظفين الانتخابيين عمليا في محافظة نينوى التي تضم مدينة الموصل ذات الغالبية العربية السنية، استقالوا قبل الانتخابات بسبب المخاوف الأمنية.

وتحدثت التقارير عن استقالات أخرى في عدة مدن أخرى رغم أن المفوضية الانتخابية كانت في أحيان كثيرة تطعن بصحة هذه التقارير أو تنفيها أو تذهب إلى أن الموظفين الذين استقالوا قد استُعيض عنهم بسرعة. وتولت الإشراف على التصويت في الخارج منظمة الهجرة الدولية ولكن ٢١ في المئة فقط من اصل ١, ٢ مليون مغترب مؤهلين للتصويت شاركوا في الاقتراع رغم الجهود المكثفة التي بذلتها منظمة الهجرة الدولية.

كما طُبعت أوراق الاقتراع في سويسرا لتفادي التزوير، وأقيمت مراكز في كل محافظة من المحافظات الثنائي عشرة لفرز الأصوات وتحديد النتائج قبل إرسالها إلى بغداد.

سُجل لصالح المفوضية الانتخابية أن نسبة المشاركة كانت أفضل من المتوقع وأن الهجمات التي هدد المسلحون بشنها ضد العملية الانتخابية كانت محدودة النطاق نسبياً. ولم يكن أداء المفوضية بمنأى عن الانتقادات في وسائل الإعلام العراقية والعالمية. وقد تردد أن الناطق باسم المفوضية فريد أيار دخل في نزاع مع أعضاء المفوضية في الأيام التي سبقت الاقتراع في حين أن ما قدمه إلى وسائل الإعلام عن الأرقام الأولية لنسبة المقترعين في يوم الانتخابات كان مثيراً للبلبله وقال البعض انه كان مضللاً عن غير قصد.

لم تكن العملية نفسها خالية من الأخطاء. فبعض محطات الاقتراع في ما يُسمى «المناطق الساخنة» لم تُفتح بسبب نقص الموظفين الانتخابيين الذين كانوا متوفرين لإدارتها. وفي يوم الاقتراع قال أيار أن الناخبين في هذه المناطق يستطيعون التصويت في محطات أخرى دون أن يحدد أماكنها أو كيفية الوصول إليها في ظل القيود الشديدة التي فرضت على حركة السير.

وعلى غرار نسبة المشاركين، بدأ أن أرقام المفوضية عن محطات الاقتراع التي فتحت حسب الخطة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير كان مبالغاً فيها في ضوء التقارير الإعلامية



العراقيين وتوجيه آلاف آخرين من الأحزاب، ولكن ما زال يتعين تقييم فاعليتهم الحقيقية من مصادر مستقلة.

قال فريق البعثة الدولية للانتخابات العراقية في بياناته الأولية من الأردن انه شخّص «العديد من النقاط القوية بخصوص الانتخابات اليوم، ومنها حجم ونوعية التخطيط والتنظيم الانتخابيين (للمفوضية) واستقلاليتها». ولكنه أضاف «أن من المجالات التي يُوصى بمواصلة تطويرها، الشفافية فيما يتعلق بالبرعات المالية والمصروفات، وإجراء تحسينات في عملية تسجيل الناخبين ومراجعة المعايير المعتمدة لأهلية الناخبين».

تسجيل المرشحين والأحزاب والناخبين

كل عراقي لا يقل عمره عن ٣٠ عاما ومن حملة الشهادة الثانوية ولم يكن من كبار المسؤولين في حزب البعث بزعامة صدام حسين أو ارتكب فظائع في ظل نظام صدام، كان يحق له الترشح. ويحق أيضا لأعضاء حزب البعث الأدنى مرتبة من الذين نبذوا انتماءهم البعثي. وحُظر الترشح على الأفراد العاملين في القوات المسلحة العراقية.

وبموجب نظام انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير، الخاضع، مثله مثل كل الجوانب الأخرى من العملية الانتخابية، للمراجعة والتغيير بقرار من الجمعية الوطنية خلال عام ٢٠٠٥، قبل الانتخابات القادمة، يجوز للمرشحين أن يخوضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين أو ضمن قائمة، وتُعرف القائمة بأنها حزب سياسي أو جمعية أو مجموعة أفراد متفقين على برنامج سياسي مشترك مثل منظمات المرأة أو حقوق الإنسان تتقدم بمرشحين.

ويجوز للإفراد أيضا الترشح، وفي حال المصادفة عليه يحق لهم خوض الانتخابات بمفردهم أو بتشكيل ائتلاف مع كيانات سياسية مصدقة أخرى.

الميدانية، بما في ذلك من سامراء ومدينة بيجي التي يوجد فيها مصرفى للنفط، ومنطقة الأعظمية ذات الغالبية السنية في بغداد والفلوجة المدمرة حيث تردد أنها لم تشهد أي تصويت.

لم تكن هناك هيئة رقابة مستقلة لتأكيد أو إسناد صحة النتائج الأولية من المفوضية. والأمم المتحدة التي ساعدت في تنظيم الانتخابات، أوضحت مسبقا أنها لن تشارك في مراقبتها، وكارلوس فالنزويلا، ممثلها في المفوضية، أبقى نفسه والمنظمة الدولية بعيدين عن البيانات الأولى للمفوضية حول نسبة المشاركة وأرقامها الإجمالية.

كان هناك فريق رقابة مستقل تم تشكيله على عجل من خبراء انتخابيين أجانب قد بقي في عمان، الأردن، حيث لم يتمكن أعضاؤه من الحصول على ضمانات أمنية لنقل عملياته إلى داخل العراق. وبدلا من ذلك تحطط البعثة الدولية التي شكّلت خصيصا للانتخابات في العراق، للقيام بـ «مراجعة» و«تقييم» البيانات المقدمة من مراقبين عراقيين وإصدار حكمها على العملية بعد انتهائها. وكانت المفوضية الانتخابية نفسها، بدعم من الأمم المتحدة، قامت بتدريب آلاف المراقبين الانتخابيين



مدرّبو مرصد حرية التعبير في العراق، الإعلاميون: سهام بن سدرين، يحيى شقير ويوسف أحمد. (إندكس، روهان جياسكيرا)

في محافظة أربيل احتوت أخطاء تطلبت التصويب، وان ٧٠ ألف شخص في المنطقة قد يفقدون حقهم في التصويت نتيجة ذلك.

إن إعداد سجل ناخبين يلتزم بمعايير صارمة، ربما في إطار إحصاء سكاني عام، سيكون من أولويات الحكومة العراقية في عام ٢٠٠٥. وستكون هذه مهمة مثيرة للجدل سياسياً، لاسيما في مناطق متنازع عليها مثل كركوك، وبين الأقليات من المسيحيين السريان والتركيان بصفة خاصة التي لا تعتقد أن نقلها السياسي ينبغي أن يقاس بأعداد أفرادها فقط.

يزيد عدد سكان العراق على ٢٥ مليون نسمة ولكنه بلد شاب حيث أن ٤٠ في المئة من السكان هم دون سن الرابعة عشرة أو ما يزيد مرتين على النسبة المسجلة في بريطانيا والولايات المتحدة. ويبقى من هذا الرقم ١٥,٥ مليون عراقي فقط مؤهلون للتصويت، ٢,١ مليون منهم يقيمون خارج البلاد.

تولت منظمة الهجرة الدولية الإشراف على التصويت في الخارج ولكن ٢٨١ ألف عراقي من اصل ٢,١ مليون مغترب مؤهل سجلوا للتصويت وثلثان فقط من هؤلاء أدلوا فعلاً بأصواتهم رغم الجهود المكثفة التي بذلتها منظمة الهجرة الدولية. ومن المرجح مستقبلاً أن تقوم السفارات العراقية في الخارج بإدارة عملية التسجيل والتصويت خارج العراق أسوة بالدول الأخرى.

القوائم الحزبية الرئيسية ٣٠ كانون الثاني/يناير

- * الائتلاف الوطني الموحد
- * المؤتمر الوطني العراقي (علماني) بقيادة احمد الحلبي
- * منظمة العمل الإسلامي (إسلامية شيعية) بقيادة إبراهيم المطيري
- * حزب الدعوة الإسلامية في العراق (إسلامي شيعي) بقيادة نائب الرئيس العراقي إبراهيم الجعفري

يجب أن تظهر الأسماء متسلسلة حسب المرتبة والاستحقاق على القوائم الحزبية، ويجب أن يكون اسم امرأة ضمن أسماء أول ثلاثة مرشحين. وتوزع المقاعد وفق نظام التمثيل النسبي حيث تكون المقاعد حسب النسبة التمثيلية للأصوات التي تحصل عليها كل قائمة من القوائم الـ ١١١. وأقيمت الأسماء الحقيقية للمرشحين الـ ٧٤٧١ سرية على القوائم الـ ١١١ إلى ما قبل يومين على يوم الاقتراع بهدف حمايتهم من هجمات المسلحين.

العراقيون من مواليد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ أو قبل هذا التاريخ كانوا مؤهلين للتصويت على أن يثبتوا جنسيتهم. وليس لدى العراق إحصاء رسمي ولكن الناخبين سجلوا على أساس البطاقات التموينية المستخدمة في إطار برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي بدأ تنفيذه في ١٩٩٦. والناخبون الذين لم تكن لديهم بطاقة تموينية سمح لهم بالتصويت على أن يقدموا وثيقتين رسميتين مثل شهادة الجنسية أو بطاقة الهوية أو جواز السفر أو دفتر الخدمة العسكرية. وجرت العملية بسلاسة حيثما كان الوضع الأمني يسمح بذلك رغم نشوء بعض المشاكل في تسجيل أشخاص من مواليد ١٩٨٦ كانوا يريدون التصويت.

سمح بالتسجيل حتى يوم الاقتراع في ٣٠ كانون الثاني/يناير في محافظتي الأنبار وبنوى حيث تقع مدينة الموصل. ولكن في مناطق عديدة تسبب المسلحون في جعل التحقق من قوائم الناخبين متعذراً. وافر الرئيس العراقي المؤقت غازي الياور قبل الاقتراع بأن هناك مناطق لم تسلم فيها لائحة واحدة من لوائح الناخبين.

كما واجه نحو ٢٠٠ ألف لاجئ نزحوا بسبب الهجوم الأمريكي على الفلوجة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مصاعب عملية كبيرة في التسجيل والتصويت تتعدى التهديدات بالأذى الجسدي من جانب المسلحين. وحتى في المحافظات الشمالية الهادئة نسبياً، قالت منظمة «هيومان رايتس ووتش» لحقوق الإنسان في تقرير لها إن ما يصل إلى ٩٠ في المئة من استمارات تسجيل الناخبين



- * تجمع الديمقراطيين العراقيين المستقلين (علماني) بقيادة عدنان الباجه جي
- * الحزب الإسلامي العراقي (إسلامي سني) بقيادة محسن بعد الحميد
- * التجمع الوطني العراقي (علماني) بقيادة حسين الجبوري
- * العراقيون (علماني) بقيادة الرئيس العراقي غازي الياور
- * كتلة المصالحة والتحرير (علمانية) بقيادة مشعان الجبوري

الحدود الانتخابية

لم تكن هناك دوائر انتخابية لانتخابات الجمعية الوطنية بل منطقة انتخابية واحدة لعموم البلاد. وقد نالت هذه الخطة المثيرة للجدل دعم الأمم المتحدة لأن تنظيم الانتخابات وفقها اعتبر أسهل من تحديد مناطق انتخابية على أساس مكونات العراق الثقافية والاثنية. ولكن لهذا النظام، وهو ليس من الأنظمة غير المألوفة في أوروبا وآسيا، مشاكله. فان من العوامل الأساسية لإقامة برلمانات وحكومات تمثيلية هو تنمية شعور الثقة في أن الاثنين مسؤولان أمام ناخبيهما. والنظام الذي طبق في انتخابات العراق في ٣٠ كانون الثاني/يناير يُضعف هذه الثقة.

وفقا للنظام الذي اعتمد في ٣٠ كانون الثاني/يناير يكون السياسيون مسؤولين أمام قادة أحزابهم أكثر منه أمام الناخبين العراقيين. ويستطيع زعيم الحزب أن «يعاقب» النواب الذين يضعون مصالح دوائرهم المحلية فوق مصالح الحزب بدفعهم إلى أسفل ترتيب الأسماء في القائمة الحزبية، وهذه الطريقة تقل احتمالات احتفاظهم بمقاعدهم في الانتخابات القادمة. كما يستطيع زعماء الأحزاب أن يستخدموا نظام القوائم لإبراز أفراد إلى المقدمة، بمن فيهم من أصحاب السوابق في عهد صدام البعثي، أو لديهم أجندات متشددة لن يفوزوا قط بأصوات الناخبين في اقتراع مباشر على مشرحين محددین بالاسم.

- * حزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق (إسلامي شيعي) بقيادة عبد الكريم العززي
- * حزب الفضيلة الإسلامي (إسلامي شيعي) بقيادة نديم عيسى الجابري
- * المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (إسلامي شيعي) بقيادة عبد العزيز الحكيم
- * الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق (تركمان) بقيادة عباس حسن البياتي
- * تسعة أحزاب شيعية و تركمانية أخرى، والمعارض في عهد صدام الشخصية البارزة حسين الشهرستاني

القائمة العراقية

- * الوفاق الوطني العراقي بقيادة رئيس الوزراء إياد علاوي
- * خمس أحزاب علمانية أخرى وشخص واحد

التحالف الكردستاني

- * الحزب الديمقراطي الكردستاني (كردي) بقيادة مسعود بارزاني
- * الاتحاد الوطني الكردستاني (كردي) بقيادة جلال طالباني
- * تسع أحزاب كردية أخرى

حزب الرافدين الوطني

- * الحركة الديمقراطية الآشورية (مسيحية) بقيادة يوناديم كنة
- * الاتحاد القومي الكلداني (مسيحي)

اتحاد الشعب

- * الحزب الشيوعي العراقي (علماني) بقيادة حميد مجيد موسى
- * مع شخصية واحدة مستقلة

قوائم حزبية فرديّة رئيضية

- * الملكية الدستورية (علمانية) بقيادة الشريف علي بن حسين



في الخريطة السياسية، وقلل أصوات الإخوان المسلمون إلى النصف. وفي بلدان أخرى عزز البُعد المحلي مواقع أحزاب مثل حزب الله، ركزت نشاطها في هذه الدوائر على المستوى المحلي. ويميل الناخبون في المناطق الممتلئة كل منها بنائب واحد إلى التشديد على قضايا محلية مثل المدارس والخدمات الصحية والكهرباء والأمن. وفي العراق، من الواضح، بحسب استطلاعات الرأي، إن هذه هي القضايا التي لها الأولوية.

وأخيرا كان أحد العوامل العديدة وراء الدعوات التي انطلقت قبل ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى مقاطعة السنة للانتخابات، الإدراك بأن ٢٠ في المئة ستكون أقصى ما يمكن أن يتوقعوه في كل الأحوال وفق النظام المتفق عليه. وفي اقتراع يستند إلى الهوية المذهبية حصرا سيكون من المحتم أن يبدو هذا بمثابة هزيمة. ولكن في اقتراع يستند إلى عوامل محلية ستكون القضايا الطائفية أقل أهمية في خيار الناخب.

ملاحظة: حتى منتصف كانون الثاني/يناير كانت الأحزاب السياسية الكردية تهدد بمقاطعة الانتخابات

وعموما فان استخدام القوائم الحزبية على نطاق البلد كله في بلدان أخرى من الشرق الأوسط، كان يميل إلى تعزيز مواقع الأحزاب الدينية والاثنية والطائفية فيها. إذ يجري وضع البرامج على المستوى الوطني لا المحلي. وبموجب النظام الذي طبق في ٣٠ كانون الثاني/يناير ستكون هناك مدن ليس لديها نواب من أهل المنطقة في الجمعية الوطنية ومدن أخرى لديها عشرات النواب لأن انتخابات الجمعية الوطنية لا ترتبط بمناطق انتخابية.

ستنظر الجمعية الوطنية بإمعان في فاعلية الانتخابات المنفصلة لمجلس المحافظات العراقية الثماني عشرة التي جرت في ٣٠ كانون الثاني/يناير والانتخابات الإقليمية للمجلس الوطني الكردستاني بوصفها من الخيارات المطروحة حين يتعلق الأمر بتحديد مدى الطابع المحلي للانتخابات القادمة.

ولكن مرة أخرى فان الانتخابات على مستوى المحافظات تميل إلى تفضيل الهويات القبلية أو رغبات رجال الدين المتنفذين محليا. وفي الأردن اتضح أن تقسيم المناطق الانتخابية إلى دوائر اصغر احدث تغييرا

فحص قائمة المرشحين للانتخابات العراقية.
(رويترز، علي جاركجي)



أن يكتشفوا الظروف الحقيقية لمقتل زملائهم ما إذا كان عمداً أو طارئاً ناهيك عن تقديم المرتكبين إلى العدالة.

وقد شجع هذا على إشاعة أجواء من غياب المحاسبة حيث يتوقع الجناة الإفلات من أي عواقب وخيمة تترتب على أفعالهم. وقد وجهت السلطات الأميركية رسائل متناقضة الدعوة إلى حرية الإعلام من جهة وغلق صحف واعتقال صحفيين معتمدين من جهة أخرى. ولم يسفر نقل السيادة إلى حكومة عراقية مؤقته عن تحسن في الأوضاع، حيث تعلمت السلطات الجديدة دروساً سيئة من سابقتها.

«إننا نواجه أخطاراً مختلفة الآن، وليس هناك قانون لحماية الصحفيين في العراق»، بحسب ما قال حسين محمد العجيل من صحيفة «المدى» للصحفي الأميركي ذي الأصل الإيراني بورزدرد درغاهي. وأضاف العجيل إن «هناك تهديدات من ثلاث جهات: فالأميركيون يمكن أن يطلقوا النار عليك إذا وقعوا في كمين، وقوى الأمن العراقية يمكن أن توفقك أو تنهال عليك بالضرب إذا اشتبهت بأنك من المقاومة، والمقاومة يمكن أن تقتلك إذا ظنوا أنك جاسوس».

وتساعد الخطر في الفترة التي سبقت الانتخابات. ففي ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ قتل مراسل قناة «العربية» مازن الطمزي في هجوم شنته مروحية أميركية. وهو كان ثامن قتيل بين العاملين في قناة «العربية» منذ آذار/ مارس ٢٠٠٣، وأحد ثلاثة قتلى بنيران الجيش الأميركي في ظروف لم تتضح بالكامل حتى الآن...

واعترضت القوات الأميركية مراسل «العربية» عبد القادر السعدي رغم هويته الواضحة كصحفي، وفي ظروف أدت إلى إطلاق اتهامات بممارسة الترويع التعمد. كما تلقت محطته تهديدات عديدة ممن يُفترض أنه أنصار زعيم المسلحين، الأردني أبو مصعب الزرقاوي مطالبين بدعم القناة للعمليات «الجهادية» ضد الاحتلال الأميركي والحكومة العراقية.

في كركوك بدعوى أن سكان كركوك من الكرد الذين هجروا خلال حملة التعريب التي نفذها صدام حسين في الثمانينات والتسعينات، كانوا ممنوعين من حق التصويت في انتخابات مجلس المحافظة. وفي ١٤ كانون الثاني/ يناير قررت المفوضية الانتخابية أن بإمكان الكرد المهجرين من المنطقة يصل عددهم إلى ١٠٠ ألف شخص التصويت في كركوك لانتخابات مجلس محافظة التأميم. وقد شجبت قيادات عربية وتركمانية في كركوك هذا القرار شاكين من انه سلم للكرد إدارة الحكومة المحلية لمحافظة التأميم طيلة عام ٢٠٠٥ الذي من المقرر أن يُحدد فيه وضع كركوك الإقليمي.

كيف كان أداء وسائل الإعلام

«نشعر بالاندحار والإحباط... فنحن نخشى من أن نوصم بكوننا جواسيس ومتعاونين مع الاحتلال. هناك كثيرون نخافهم: هيئة علماء المسلمين والجهاديون الأجانب ومقتدى الصدر وجماعة الزرقاوي وأخيراً جلاوزة صدام»
علي حسين، في تقرير لمعهد الحرب والسلام
.Institute for War and Peace

انخرطت وسائل الإعلام العراقية منذ البداية في الحملة الانتخابية التي انطلقت في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر للقيام بها وصفته منظمات تعمل في مجال حقوق الإعلام بأنه أخطر مهمة في العالم. فان حوالي ٤٠ صحفياً وإعلامياً، غالبيتهم من العراقيين، قتلوا خلال أداء الواجب في عام ٢٠٠٤.

لم يعد الصحفيون يُعتبرون مراقبين محايدین بنظر أي من الأطراف. وقد تعرض صحفيون إلى الضرب والتهديد والاعتقال بلا سبب، وإلى الخطف لأسباب إجرامية وسياسية، وإلى القتل، وأحياناً عن سابق إصرار، وفي أحيان كثيرة برصاص جنود يضغظون على الزناد بتهور. وبعد ذلك، كثيراً ما كان يتعذر على الصحفيين



واجهت وسائل الإعلام العراقية كلها تهديدات مماثلة تضاف إليها مضايقات سلطة مؤقتة سعت في الماضي إلى فرض إرادتها على وسائل الإعلام والإيعاز إليها بعدم الصاق «صفات وطينة بالمسلحين والمجرمين»، وطلبت من وسائل الإعلام «أن تخصص حيزاً في التغطية الإخبارية لمواقف الحكومة العراقية التي تعبر عن تطلعات غالبية الشعب».

ولكن نظراً لعدم تمكن غالبية المرشحين من الخروج والدعوة إلى برامجهم في الشوارع وإبقاء أسماهم سرية حتى فترة قصيرة قبل الاقتراع وارتكاز التصويت نفسه على قضايا قومية وليس برامج محلية، أصبح الإعلام العراقي اللاعب الرئيسي في الحملة الانتخابية.

والرأي المطروح أن أداء وسائل الإعلام العراقية كان أفضل من المتوقع. فان «الجماعات السننية المعارضة للمشاركة في الانتخابات كانت تطرح آراءها بانتظام في صحف مؤيدة وكثيراً ما يجري الاستشهاد بها في ما يُعتبر الصحافة الشعبية التي يملكها ناشرون مستقلون أو صحف حزبية مؤيدة للانتخابات»، بحسب كاثلين ريدولفو من إذاعة «أوروبا الحرة» قبل الانتخابات. وأضافت رودولفو «إن الجماعات السننية التي قررت المشاركة في الانتخابات، رغم بعض التردد حول القضية، أيضاً أعلنت برامجها».

ولم تتردد التقارير والتعليقات في وسائل الإعلام المطبوعة من خوض نقاشات حول دور الإسلام في دولة عراقية ذات غالبية شيعية في المستقبل، وإمكانية انسحاب القوات متعددة الجنسيات، والقضية الكردية، والدستور الجديد. وقامت الصحف بتغطية نشاطات المفوضية الانتخابية.

وتابعت رودولفو انه فيما يتعلق بالتلفزيون فان علاوي «استأثر بموجات الأثير سواء بحكم كونه رئيساً للوزراء أو عن سابق تحطيط». وكان من السهات الجديدة عند العراقيين استخدام إعلانات تلفزيونية متقنة الإخراج

كما وجه المسلحون والمجرمون في البلاد ضرباتهم. فقد قتلت الصحفية العاملة في قناة «الشرقية» لقاء عبد الرزاق في احد شوارع بغداد في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر، وحُطفت مراسل صحيفة «صدى واسط» رعد بريج العزاوي في تشرين الثاني/ نوفمبر، وكان واحداً من بين عدة صحفيين آخرين. واعتقل مسلحون صحفياً عراقياً آخر كان ينقل أخبار دوريات الشرطة في منطقة العلاوي. وقد صادرت المسلحون أوراقه وأشرفته واخبره بأن يغادر المنطقة.



حراسة مراكز الاقتراع في الموصل.
(رويترز، زهرة بن سمرا)

وذكر درغاهي أيضاً إن صحفياً من صحيفة «المدى» تعرض إلى التهديد بالقتل بعدما كتب عن تفشي الفساد، على ما يُزعم، في إحدى الوزارات العراقية، واضطر إلى مغادرة البلاد. كما استهدفت صحيفة «المدى» بهجوم صاروخي.

واعتمد الصحفيون الغربيون الذين كانوا حبيسي فنادقهم في الغالب، على صحفيين (مراسلين) عراقيين من اجل الحصول على المعلومات التي لم يستطيعوا الوصول إليها بأنفسهم. ومع تزايد الهجمات التي تستهدف الصحفيين الغربيين ازدادت التهديدات التي يتعرض إليها العراقيون العاملون معهم. وقد وُزِع منشور في الفلوجة يعرض مكافأة مالية لكل من يُقدم معلومات عن صحفيين ومترجمين وسائقين عراقيين يعملون مع وسائل الإعلام الأجنبية.

قالوا إن محاولة تغطية الانتخابات في ظل قيود أمنية صارمة ستعطي انطباعا غير دقيق بمراقبة الانتخابات وتصديق صلاحيتها على الوجه المطلوب.

في نهاية المطاف قرر فريق كنفلسي تنفيذ مهمة محدودة تنحصر في «مراجعة» و«تقييم» البيانات المتوفرة من مراقبين عراقيين والحكم على العملية بعد إجرائها. وقد ركزت دراساتهم في يوم الانتخابات على النواحي التالية:

- الإطار القانوني
- تسجيل الناخبين
- التحضيرات الانتخابية
- إعلام الناخبين وتوعيتهم
- إمكانية استخدام وسائل الإعلام استخداما متساويا
- التسجيل والتصويت خارج البلد
- إجراءات النظر في الشكاوى المقدمة قبل الانتخابات
- تصديق الأحزاب والاتلافات السياسية والمرشحين
- فرز الأصوات وإعداد النتائج
- الشكاوى المقدمة بعد الانتخابات

وقد جرى تدريب نحو ٦٠٠٠ مراقب عراقي متطوع من زهاء ١٥٠ منظمة عراقية في إطار برنامج برعاية الأمم المتحدة ليكونوا مراقبين مسجلين لدى المفوضية الانتخابية فيها تحدثت التقارير عن ٢٣ ألف مراقب مسجل من أحزاب سياسية مختلفة، حضروا للإشراف على العملية في مجرى تنفيذها. ولكن هذه منهجية غير معهودة. فان حضور المراقبين الأجانب عادة ما يكون كثيفا في انتخابات كهذه. وقد اعتذر الاتحاد الأوروبي عن عدم قبوله دعوة من العراق لإرسال مراقبين فيها قرر أيضا «مركز كارتر» الذي راقب أكثر من ٥٠ اقتراعا في أنحاء العالم، عدم إرسال مراقبين. وكانت الانتخابات الفلسطينية في ٩ كانون الثاني/يناير جرت بحضور ٨٠٠ مراقب رسمي على رأسهم الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر ورئيسا وزراء أوروبا سابقان. وحتى

لاقتناع المواطنين بالتصويت، ومع اقتراب موعد الانتخابات، لمحاولة إقناع السنة بتجاهل دعوات المقاطعة. ومارست المقابلات والندوات الإذاعية العراقية تأثيرا بالغا. وغطى مؤازرو الأحزاب الشوارع بالملصقات الانتخابية التي كانت ما أن يمزقها المنافسون حتى تحل ملصقات جديدة محلها.

وظهرت أشكال من الأساليب الدعائية البديلة حيث نشر حزب الله العراقي تقويها مع رسالته الانتخابية وقام حزب آخر بتوزيع أشرطة فيديو مع أدبياته الانتخابية.

دور المراقبين الانتخابيين

قالت الأمم المتحدة من البداية إنها ستعمل على تشجيع المفوضية الانتخابية لأن تطلب حضور مراقبين دوليين في الانتخابات رغم أن المنظمة الدولية قررت ألا تشارك في مراقبتها. وقد سجل نحو ٧٠٠٠ من ممثلي الأحزاب السياسية العراقية والمنظمات غير الحكومية أنفسهم لمراقبة الانتخابات، وكان من حق كل قائمة أن يكون لديها أعضاء حاضرون عند فرز الأصوات.

لقد كانت المراقبة الدولية لانتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير مقيدة للغاية. وابتعدت الأمم المتحدة من البداية عن المشاركة في مراقبة الانتخابات بعدما أسهمت في تنظيمها. ولكن مجموعة تضم ٢٤ خبيرا جمعتهم البعثة الدولية التي شكلت خصيصا للانتخابات العراقية، مارست عملها من خارج الحدود، في عمان، الأردن.

وكانت المكانة المرموقة لبعض هؤلاء الشخصيات مبعث قلق من جانب حكوماتهم حيث كانوا كلهم مسؤولين انتخابيين كبارا من بلدان مختلفة، تمتد من ألبانيا إلى اليمن بقيادة رئيس المجموعة المدير الانتخابي الكندي جان بيير كنفلسي. وفي النهاية منعتهم حكوماتهم من عبور الحدود إلى العراق. واحتج أعضاء في فريق المراقبين بأن عدم عبور الحدود يجعل مهمتهم مستحيلة ولكن آخرين



عدم استبعاد أي من قطاعات الناخبين بصورة
اعتباطية أو إسباغ ثقل إضافي على أصواته». منظمة مراقبة حقوق الإنسان،
هيومان رايتس ووتش

الانتخابات الأفغانية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ حيث كانت التهديدات الموجهة إلى المراقبين الأجانب معروفة مسبقاً، جرت بمشاركة أكثر من ١٠٠ مراقب أجنبي.

«تكون الانتخابات «حرة» عندما تعكس التعبير الكامل عن الإرادة السياسية للشعب ذي العلاقة. وتتضمن الحرية بهذا المعنى، القدرة على المشاركة في العملية السياسية بلا ترويع أو إكراه أو تمييز أو الانتقاص من حق الانتساب في تنظيم مع آخرين، وحق التجمع وتلقي المعلومات أو نقلها. وتعلق «نزاهة» الانتخابات بحق التصويت على أساس المساواة وعدم التمييز والافتراع العام. وينبغي

نساء ينتظرن للإدلاء بأصواتهن في انتخابات فبراير ٢٠٠٤ الإيرانية. (رويترز، دمير ساغولي)



وفي هذا المجال تحديدا قام الإعلام العراقي بدور أساسي. فان خطر العنف حال دون مؤسسات استطلاع الرأي وإجرائها دراسات واسعة، ودون استطلاع آراء الناخبين بعد الإدلاء بأصواتهم. وان الضوابط الأمنية التي كانت تشتت على منظمي الاستطلاع الوقوف نحو ٧٠٠ ياردة بعيدا عن محطات الاقتراع خارج الأطواق الأمنية منعتهم من استطلاع آراء الناخبين لدى خروجهم من مراكز الاقتراع. وبالرغم من انه لا هذا ولا ذاك يوفر مؤشرا موثوقا فان غيابها ألقي على عاتق الإعلام العراقي مسؤولية إضافية لتمثيل الوضع تمثيلا دقيقا قبل الاقتراع وخلالها.

يواجه الإعلام دوما بمهمة تقديم معلومات يحتاجها الناس لاتخاذ قرارات مسنودة بمعطيات ولكنه كان هنا يقدم إسناده لقرارات تتعلق بالسلامة الجسدية. وقامت لغة التغطية والحقائق المنقولة بدور لا يقل أهمية في هذا المجال. يضاف إلى ذلك وجود قوائم حزبية غير طائفية بمشاركة سنة حاولوا التوجه إلى الناخبين في المحافظات العراقية الأربع ذات الغالبية السنية التي كان خطر العنف كبيرا فيها، وممارسة نشاطات انتخابية متعدرة بالأساس.

كانت وسائل الإعلام المحلية والى حد ما الفضائيات العربية واحدة من الوسائل القليلة للوصول إلى الناخبين في هذه المناطق، ولعل فاعليتها في القيام بذلك كانت أكبر امتحان واجهته وسائل الإعلام العراقية في الفترة التي سبقت ٣٠ كانون الثاني/يناير.

الأمم

تحدثت، كما كان متوقعا، إجراءات أمنية مشددة للانتخابات، حيث فرضت قيود صارمة على إمكانية التنقل في يوم الاقتراع. وأغلقت حدود العراق البرية من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير. ولم يُسمح بدخول البلاد إلا للحجاج العائدين من مناسك الحج في العربية السعودية. ولم يُسمح بالتنقل بين المحافظات

إجراءات داعمة: تقديرات واستطلاعات الرأي

كانت الأرقام والتوقعات الخاصة بالأرقام القضية الأهم خلال انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير. وبالنسبة للقوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق، اعتُبرت نسبة الناخبين الذين شاركوا فعلا في الانتخابات رغم التهديد بالعنف، مؤشرا إلى ضعف المسلحين على سبيل المثال. ولكن المناظرة الكبرى حول الأرقام كانت تدور حول الدعوة إلى مقاطعة السنة قبل الانتخابات.

كان القرار بإجراء انتخابات ٣٠ كانون الثاني/يناير على أساس اللائحة الوطنية للقوائم الحزبية في إطار منطقة انتخابية واحدة على الصعيد الوطني، قرارا منطقيًا، ولكنه ترك سنة العراق في مأزق. فان نظام اللائحة الوطنية لن يمنحهم أكثر من ٢٠ في المئة من التمثيل في الجمعية الوطنية إذا صوتوا بصفتهم سنة ولكن ماذا سيمنحهم إذا صوتوا بوصفهم عراقيين؟

عندما أصبح واضحاً أنه كلما اقترب عدد الناخبين السنة العراقيين من ٢٠ في المئة من إجمالي الأصوات التي تم الإدلاء بها، زادت قدرة الحكومة الجديدة على إعلان الشرعية، اكتسبت القضية المتعلقة بنسبة مشارك السنة في يوم الانتخابات أهمية بالغة.

وقد ركزت استطلاعات الرأي التي أجرتها منظمات أجنبية قبل الانتخابات، على هذه القضية بالذات. وأظهرت نتائج استطلاع أجراه «المعهد الجمهوري الدولي» الأميركي منذ أوائل كانون الثاني/يناير أن ٦٥ في المئة من العراقيين كانوا «من المرجح» أن يشاركوا في الانتخابات، و ٢٠ في المئة «من المرجح جدا» أن يشاركوا فيها. وكان الفارق بين النسبتين الأولى والثانية يتمثل بنظرة المواطنين إلى التهديدات ومدى وقوة المحاجات شديدة التباين حول المقاطعة.



* أعد هذا التقرير روهان جياسكيرا، المحرر المشارك في «مرصد حرية التعبير»، ويتولى حالياً برامج المرصد في مجالات المراقبة والنشر والتدريب في العراق.

العراقية إلا بموافقات خاصة. ومُنِعَ تنقل المدنيين بأي وسيلة في الغالب يوم الاقتراع لقطع الطريق على السيارات المفخخة. وكان منع استخدام السيارات في التنقل قد جعل من الصعب على بعض الناخبين الوصول إلى مراكز الاقتراع وخاصة لدى انتقالهم من الحي المسجّلين فيه.

وكان المطلوب من وسائل الإعلام الحصول على موافقة خاصة لاعتمادها فيما كانت التغطية من محطات الاقتراع خاضعة لضوابط صارمة. وتردد أن ١٠٠ ألف من أفراد الشرطة العراقية و٦٠ ألفاً من أفراد الحرس الوطني العراقي قد نُشروا لحماية محطات الاقتراع يسندهم ١٥٠ ألف جندي أميركي و١٠ آلاف جندي بريطاني.

وذكرت إذاعة «أوروبا الحرة» إن توجيهها بلا توقيع بثه موقع «جهادي» على الانترنت في أوائل كانون الثاني/يناير، أشار على المسلحين في العراق بـ«منع أي أعضاء في اللجان الانتخابية من الاستمرار في المشاركة عن طريق الإقناع والتهديد والخطف وغير ذلك من الأساليب الأخرى». ودعا إلى التأكد من أنه عند موافقتهم على الانسحاب من اللجنة الانتخابية، لا يُعلن انسحابهم إلا في الإطار الزمني الحرج والضيق بحيث لا تتمكن الحكومة من الاستعاضة عنهم بأخرين. وأوضح التوجيه أن هذا سيجعل من الصعوبة بمكان إيجاد أشخاص مدربين لإدارة الانتخابات في مثل هذه الفترة القصيرة.

وفي الأسبوع الذي سبق الانتخابات أعلنت الحكومة عن القبض على عدد من كبار مساعدي أبو مصعب الزرقاوي، بما يوحي أنها تحقق نجاحات ضد جماعته التي توعدت بتحويل يوم الاقتراع إلى حمام دم. ولكن وكالة رويترز ذكرت أن بعض المسؤولين الحكوميين شككوا في أهمية هذه الاعتقالات مشيرين إلى أن الهدف من هذه البيانات هو بناء الثقة بالتدابير الأمنية.

